

الصناعة في محافظة بابل

أولاً، نشأة الصناعة وتطورها

كانت الصناعات الأولى التي قامت في أغلب مدن العراق يدوية يتوارثها الأبناء عن الآباء، وتمارس غالباً في محبيط المحلة، ويقوم عليها أفراد الأسرة، منها الصناعات الغذائية مثل طحن الحبوب والمعجنات والدبس وكيس التمور والثلج، والصناعات النسيجية مثل حلج الأقطان وغزل ونسيج القطن والصوف وخياطة الملابس، والصناعات الجلدية مثل دباغة الجلود وصناعة الأحذية والسراجة، وصناعة الأثاث الخشبي والمعدني.

وشهدت المدن الكبيرة ومنهاحلة، قيام مصانع مما تخدم سكانها وسكان إقليمها الزراعي المجاور مثل تلك التي تنتج الأدوات الزراعية المصنوعة من الحديد أو الخشب، كما قامت صناعات أخرى تخدم زوار العتبات المقدسة فضلاً عن سكان هذه المدن مثل المصوغات والحلبي الذهبية والفضية والكافذبة والأعمال النحاسية.

أما الصناعات الحديثة فقد عرفتها مدن العراق مع عصر الانفتاح على العالم الخارجي مطلع القرن العشرين، وعلى وجه الخصوص بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١. ويمكن أن نعد صناعة جرش الحبوب وطحنها من أبرز الصناعات التي قامت خلال هذه المرحلة. ففي عام ١٩٣٦ ضمت المدينة خمسة عشر معملاً للطحين، أقيمت ثلاثة منها في الصوب الصغير، في حين أقيمت الأخرى في الكبير الغربي. وفي حين كانت هذه حجرة فإن الفتية منها بدئ بإنشائها عام ١٩٤٥. وهذه وتلك كانت تخدم سكان المدينة ومدنًا مجاورة عدة كالديوانية وكربلاء والنجف. وضمت المدينة في تلك الأثناء خمسة معامل لجرش الشلب فتحوله إلى رز يملأ المائدة العراقية بطيب من إنتاج أرضها.

وعرفت الحلة أيضاً ومنذ أمد بعيد بصناعات النسيج، مع مدن تابعة لها كالمدحتية، والحمزة الغربية والقاسم، إلا أن هذه الصناعات كانت بهذه الة تخدم سكان اقا

الأوسط بمنتجاتها المعروفة من العباءة الرجالية والنسائية واليشماغ وأنواع البسط والمفروشات وخياطة ملابس عامة الناس، وقد تركزت هذه الصناعات في محلات الجامعين والطاق وجبران، واذ كان اليشماغ الفراتي رمزاً لهذه الصناعات المحلية، فإن صناعته المحلية احتضرت بعدما اكتسح اليشماغ الإنكليزي المستورد السوق بعد عام ١٩٤٥، وقدت بذلك مديتها سمعة كانت تختص بها زماناً بصناعة رمز شعبي جميل.

وُعرف عن الحلة في هذا الأمد عصر ذهبي لصناعات كبس التمور وإنتاج عسل التمر (الدبس)، ففيها وحدها أقيم أكثر من (٥٠ مكبساً) وخمسة معامل للدبس، جلّها في الصوب الكبير من المدينة، ولم يخل منها جانبها الشرقي أو أطرافها عند حدود ريفها المجاور، وكان أغلب إنتاجها يُصدر إلى دول بعيدة كالهند وإندونيسيا وأخرى قريبة كإيران، وقد أصبحت هذه الصناعة صرحاً بارزاً يدر على المدينة وأهلها دخلاً لا يستهان به من خارج الإقليم ومن خارج البلاد أيضاً.

وكان للنجارين سوق يأتلفون على جنباته وأخر مثيل للحدادين وغيرهما للصفارين من برعوا بصنع الأواني النحاسية التي كانت تستخدم في كل المنازل أدواتاً للطبخ وسوها.

ونخلص إلى أن الصناعة في هذه المرحلة كانت قائمة بمصانع صغيرة الحجم مالاً وعملاً، وأنها كانت موجهة أصلاً نحو سوق المدينة وإقليمها، غير أن بعضها وجد له سوقاً في مدن في الجوار، بل إن بعضها ولจ أسواقاً بعيدة في المعمورة.

بعد عام ١٩٥٠ باشر المصرف الصناعي عمله بتمويل الصناعيين لإقامة مشاريعهم، فبدأ عهد قيام الصناعات الآلية في مدن العراق عامة ومنها الحلة. وما إن حل عام ١٩٥٨ حتى أقيم في المدينة أربعة معامل للصناعات الغذائية وتسعة للنسيج وخمسة للأثاث الخشبي وخمسة لمعدات هندسية بسيطة وواحد للإنسانية، إلا أنها ظلت صغيرة لا تضم سوى عدد محدود من العاملين باستثناء معملين، أحدهما للمشروعات الفازية وأخر لكبس التمور.

أما القطاع العام (الحكومي) فقد تأخرت بدايته حتى عام ١٩٦٥ حينما بدأ بإنشاء معمل النسيج الحريري الناعم، حتى إذا جاء عام ١٩٦٩ صار في المدينة (٧٨٥) معملاً، منها (٣٦) معملاً كبيراً، يعمل فيها جمِيعاً أكثر من ثلاثة آلاف عامل.

يمكن أن نعد عام ١٩٧٠ محطة مهمة في تطور النشاط الصناعي إذ بدأ فيه معمل النسيج الناعم بالإنتاج، ما أضاف لعمال الصناعة (٢٠٠٠) عامل، ومع سبقهم فقد أصبح للصناعة ما يربو على ٢٧٪ من إجمالي قوة العمل في المدينة، وتحفز الصناعيون لإقامة مصانع تكميلية للنسيج الحريري وتحضير الأقمشة ولخياطة الملابس والтриكو، وبذلك ترسيخ توطن صناعة النسيج الحريري في المدينة، وصار يُشار لها بالبنان ليس على مستوى المحافظة بل البلاد كلها.

وإذ نمت الصناعة في المدينة واتسعت رقعة إشغال مصانعها، فقد استوقف ذلك المعنيون فأفردوا للصناعة فضلاً عن مواقعها السابقة حيًّا صناعيًّا جنوب المدينة، فصار للصناعة قرابة ٨٪ من مساحة المدينة. ومع التحسن في مستويات معيشة السكان تزايدت أعداد منشآت الصناعة فتجاوزت الألف وسط عقد الثمانينات ونهاية عقد التسعينات برغم ظروف الحصار الاقتصادي الفظائع على البلاد.

ثانياً، التوزيع المكاني للصناعة التحويلية في المدينة

من المتعدد أن نجد مدينة أو حيًّا سكنيًّا خالياً من النشاط الصناعي، لكن درجة تركز النشاط تتباين كثيراً بين حيٍ وأخر. فمن الأحياء ما يضم عدداً كبيراً من منشآت الصناعة وب أحجام مختلفة، وربما بمساحات أرضية يغلب عليها الاستعمال الصناعي، في حين نجد أحياء أخرى لا تضم سوى عدد محدود من تلك المنشآت وبحجوم صغيرة جداً. ولهذا التوزيع غير المتكافئ أسباب عدة أهمها قدرة تلك الأحياء على توفير مطالب الصناعة المختلفة من حيث التنوع، وحدة التنافس بين الاستعمالات المختلفة، فضلاً عن عوامل تاريخية واجتماعية وبيئية مختلفة.

وفي مدينة العلة يمكن استنتاج الأنماط التوزيعية الآتية:

أولاً: وجود تركز كبير للمنشآت الصناعية في المدينة القديمة التي تضم أحياء الكراد، التعيس، المهدية، الجباوين، جبران، الطاق، والجامعين، فهنا أقيم ٣٧٪ من مجموع منشآت الصناعة في المدينة وعمل فيها ١٦٪ من عمال الصناعة، يمكن عد هذه الأحياء منطقة الأعمال المركزية، وفيها تتدخل وظيفة الصناعة مع الوظائف الأخرى، خاصة التجارية والسكنية، ولقد كان للسوق الواسعة والقدرة على تصريف الإنتاج والاتصال المباشر للمستهلكين دور مهم في جذب الأنشطة الصناعية لهذه المنطقة، وقد ساعدها على خفض كبير في كلف النقل والتوزيع وزيادة القدرة على المنافسة.

ثانياً: منطقة الشوارع المتفرعة من المدينة القديمة والأحياء المجاورة، أنشئت هذه الأحياء مطلع القرن العشرين بعد تحطيم أسوار المدينة وبدء افتتاحها وهي أحياء شبر، مصطفى راغب، الإبراهيمية، الماشطة، والقاضية، ومع الزمن أصبحت هذه الأحياء تضم جزءاً مهماً من النشاط الصناعي، وفيها الآن قرابة ١٨٪ من منشآت الصناعة في المدينة ويعمل فيها ١٦٪ من عمالها. تمثل هذه الشوارع الصناعية والأحياء التي تقع فيها مداخل إلى منطقة الأعمال المركزية السابقة، وتقع إلى جوارها، لذلك فإنها تتمتع بأغلب مزايا المنطقة السابقة، وقد تفوقها لسهولة الوصول وقلة منافسة الوظيفية التجارية.

ثالثاً: أقيم عند مدخل المدينة الجنوبي نحو الديوانية حي صناعي مخطط، وكان مؤملاً له أن يستقطب معظم النشاط الصناعي، إلا أنه لا يضم حالياً سوى ٢٧٪ من أعداد المنشآت و٣٧٪ من عمال الصناعة. الحي لا تقصه خدمات البنية الارتكازية ويتمتع بمواصلات جيدة وبموقع مماثل، إلا أن مساحته محدودة لوجود محددات تحول دون توسيعه مستقبلاً.

رابعاً: ظهرت نواة لتركيز صناعي حديث في الجانب الشرقي للنهر عند مدخل أحيائها القديمة هناك مع إقليمها فيه مثل أحياء: الشيلة، الكلج، والوردية، ضمت ٦٪ من عدد المنشآت الصناعية وعمل فيها ٣٪ من عمالها.

خامساً: توزع ما تبقى من هذا النشاط وهو ما نسبته عشر المنشآت وربع العمال تقريباً بين أحياء المدينة الأخرى هادفاً إلى خدمتها ومفيداً من خدماتها.

سادساً: يلاحظ أن متوسط عدد العاملين في منشآت الصناعة في منطقة الأعمال المركزية كان (٥,١) عامل كونها على الأغلب ورشاً صناعية، وفي المنطقة الثانية (٣,٤) عمال، وفي الحي الصناعي (٨,٤) عمال، أي أن معظم منشآت الصناعة في المدينة بغيرة الحجم باستثناء القليل منها.

الثأ، بنية الصناعة في المدينة

تبان الصناعات فيما بينها في نوع ومقدار مطالبهما، ولأن هذه المطالب تباين هي أخرى في نوع ومقدار وفترتها من موقع لأخر، فقد أصبح بداهة تنوع واختلاف فروع صناعة مكانياً، ومن ثم ظهور أنماط عدة من البنى الصناعية تختلف من حيث فروعها هميتها من مدينة لأخرى ومن حي لأخر.

وفي مدينة الحلة نلاحظ الأنماط الآتية:

أولاً: حظيت الصناعات الغذائية بنصيب وافر من أعداد المصانع التي تجاوزت نسبتها ٢١٪ من عديد التحويلية منها، غير أنها ضمت قرابة ٤٠٪ من إجمالي عمالها. إن المكانة المتميزة لهذه الصناعات إنما ترد لاحاطة المدينة بإقليم زراعي وافر في خدماته الزراعية مثل التمور والحبوب والقطن والذرة والمنتجات الحيوانية، كما أن سوق المدينة والجوار يستوعب ما تنتجه مصانعها من منتجات، وأهم هذه الصناعات هي طحن الحبوب وجرشها، كبس التمور وإنتاج عسلها، المشروبات الغازية، المعجنات، والمرطبات والجبس، الثلج، الخل والطرشى، والعلف الحيواني.

وفيمما يأتي عرض لأهم صناعاتها ومصانعها:

أ-صناعة طحن الحبوب: وأقيمت خمس مطاحن منها في المدينة، وتركزت في حيها الصناعي، وهي مطاحن العراق والسلام والأخوة والحلة وبابل الحكومية، ويعمل في كل منها نحو (٥٠) عاملاً، تتبع هذه مادة الطحين المدعومة وتوزع وفق نظام البطاقة التموينية لسكان المحافظة وبعض المحافظات المجاورة.

ب- صناعة جرش الشلب: وتمثلت بمجرشة الحلة الحكومية في حي الجزائر شمال الحلة، ويعمل بها (٣٠) عاملاً. يورد لها الشلب من المحافظات المجاورة غزيرة الإنتاج كالنجف والقادسية، فيتحول فيها رزاً يوزع هو الآخر وفق نظام البطاقة التموينية للسكان مدعوماً.

ج-صناعة كبس التمور وإنتاج عسلها: تُعد هذه ذات أهمية بارزة في اقتصاد المدينة زراعة وصناعة، فضلاً عن توفيرها مواد غذائية مصنعة للسكان وللتصدير إلى الدول المجاورة والبعيدة وخاصة في جنوب شرق آسيا، تقوم مصانع كبس التمور بتنظيف التمور المنتجة في المحافظة وتتنوع نواها، ثم توضع بعبوات مختلفة الأحجام وتطرح إلى الأسواق المحلية والخارجية، ويقوم عليها مصنع واحد يديره القطاع المختلط يقع في حي الجزائر ويعمل فيه (٧٠) عاملاً.

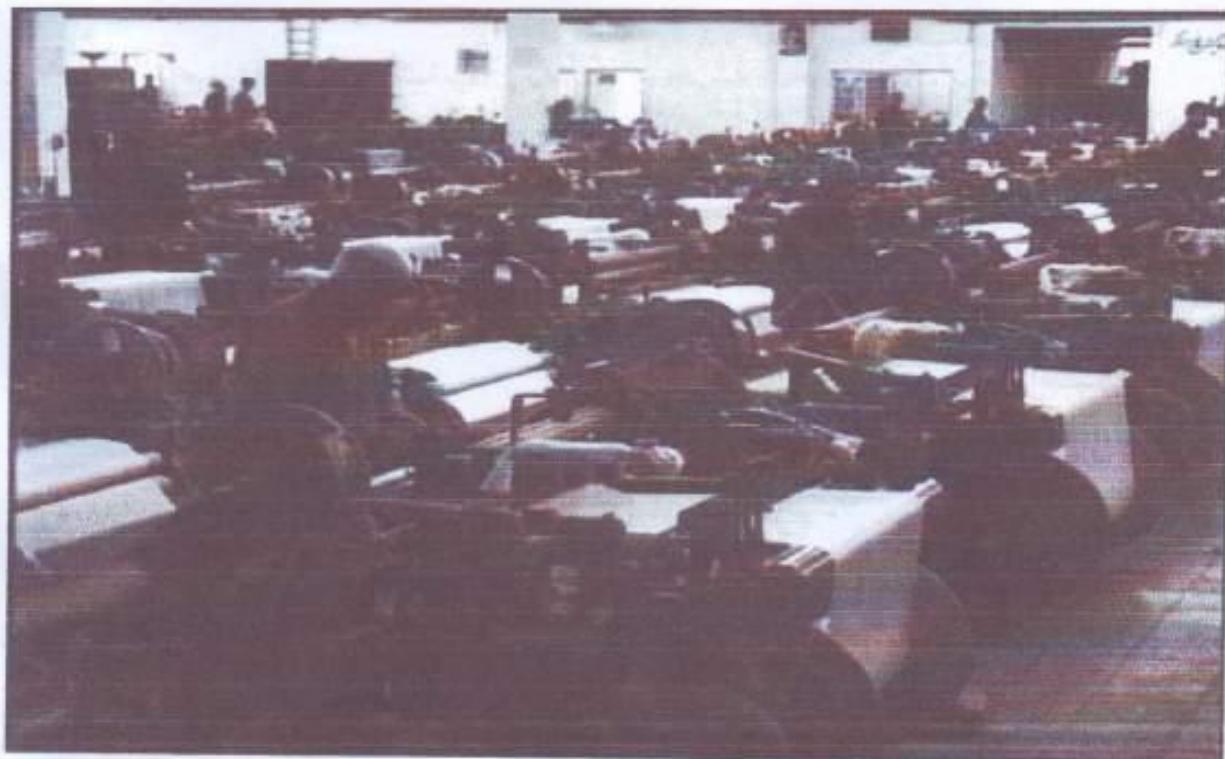
أما صناعة الدبس فتهض بها عشرات المصانع الصغيرة المنتشرة بين أحياe المدينة

و خاصة الحي الصناعي ، أما منشآتها الكبيرة فتقتصر على مصنع واحد ينتاج الدبس والخل وي العمل فيه (٥٠) عاملاً ، وأقيم في بلدة أبي غرق التابعة لقضاء مركز الحلة .

د- المشروعات الغازية : يوجد في الحلة مصنع واحد لإنتاجها ، إلا أنه متوقف حالياً لأسباب فنية ، وقد يعاد تأهيله في القريب العاجل .

ثانياً: صناعات النسيج : واستحوذت على ٢٧٪ من منشآت الصناعة التحويلية وعمل فيها ٢٩٪ من عمالها ، وهي من الصناعات العريقة في المدينة ، وقد تعزز نجاح توطنها بدء الإنتاج الفعلي لمعمل النسيج الناعم عام ١٩٧٠ ، كما مر ذكره .

يشجع المعمل الأقمشة القطنية والحريرية والمخلوطة ، وكان يحصل على مواده الأولية (وهي الغزول الحريرية) من معمل السدة للحرير الصناعي ، إلا أن توقف المعمل الأخير عن إنتاج هذه الغزول جعل معمل الحلة يستورد هذه الغزول كلية من الخارج ، وقد وصل عديد عماله الآن إلى (٣٥٠٠) عامل بعدهما الحق به مصنع آخر لإنتاج القديفة والجاكارد ، وكلا المصنعين يتصرف إنتاجهما بالجودة والأسعار المناسبة ، ويعطيان جزءاً مهماً من حاجة المحافظة والبلاد .



أحد الخطوط الإنتاجية في معمل المنسوجات الحريرية في الحلة

ثالثاً: جاءت الصناعات الهندسية بالمرتبة الثالثة سواء بعدد مصانعها وإن كانت صغيرة، أم بعدد العاملين فيها، وتمثلت بورش كثيرة لتصنيع الأبواب والشبابيك والمبردات والخزانات ومعدات منزلية أخرى متنوعة.

رابعاً: وتشتهر الحلة بصناعات الأثاث الخشبي التي جاءت بمرحلة رابعة وبنسبة ٢٠٪ من منشآت الصناعة عدداً، غير أنها لم تضم أكثر من ٨٪ منهم فقط، وأن هذه الورش قد تركز قيامها في منطقة الأعمال المركزية وما يجاورها مستفيدة من الاتصال المباشر بالمستهلكين، وقد ذاعت شهرتها وحظيت بسمعة طيبة في أسواق مدن المحافظة وأخرى مجاورة وخاصة بعداد واسعة السوق.

خامساً: أقيم فيها أيضاً مصنع فريد ذو صفة طيبة وإنسانية ألا وهو مصنع المحقق الطبية النبيذ الذي يعمل فيه (١٤٠) عاملاً، اكتسب المصنع سمعة طيبة داخلياً وخارجياً بُعيد إنشائه عام ١٩٨٧ ، إذ تمكّن من سد حاجة البلاد مع فيض وافر للتصدير من إنتاجه، غير أنه دمر بالكامل أثناء الحرب على العراق ١٩٩١ ولم تتم إعادة العمل إلا مؤخراً برغم الصعوبات التي تواجهها عملية إعادة تأهيله.

سادساً: أقيمت فيها أيضاً عشرات من المصانع الصغيرة للصناعات الإنسانية التي تحتاجها عمليات البناء والإعمار من مثل الكاشي والموزائيك والبلوك والشتايكر، إلا أنها شهدت تدهوراً في الآونة الأخيرة لعجزها عن اللحاق بالتطورات التقنية المتتسارعة، إلا أنها ظلت تعمل ببطاقات متواضعة لتسد جزءاً من حاجة السكان لمنتجاتها.

رابعاً، نبذة عن الصناعة في محافظة بابل

يتدخل النشاط الصناعي في علاقاته المكانية سواء لجهة استثمار مدخلاته أو لجهة الانتفاع من منتجاته بين كل من مواضع وموقع ذلك النشاط ممثلاً هنا بمدينة الحلة من جانب، وإقليمها الواسع ممثلاً بمحافظة بابل من جانب آخر، بل إن التداخل ليسري فيشمل البلد كله بسبب من مرونة الحركة لمدخلات ومخرجات الصناعة داخل البلد الواحد.

وإذا كانت الحلة قلب المحافظة النابض قد حظيت بنصيب طيب من أنشطة الصناعة فضلاً عن السكان والخدمات والتجارة والنقل ، فإن بابل المحافظة هي الأخرى قد نالت مثل ذلك النصيب أيضاً من إجمالي الصناعة في العراق كله .

امتدت محافظة بابل على ما يربو قليلاً عن ١٪ من مساحة البلاد، وافتراها ٦٪٥، من سكانه، إلا أن ما زاد عن ١٠٪ من منشآت الصناعة قد وقعت على أرض بابل مكاناً واشتغل فيها ما يزيد عن ذلك قليلاً من العمال، مما يعني أن للصناعة في بابل قصب سبق مقارنة بأرجاء واسعة من عموم العراق. وتشير الإحصاءات إلى أن القطاع الصناعي في المحافظة يأتي بالمرتبة الثالثة بعد الزراعة والتجارة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة ١٣٪. كما يتضح أن الصناعة قد اشتغل بها نحو ١٦٪ من القوى العاملة في المحافظة، وقد أسهمت، أي الصناعة، بـ ١٣٪ من دخل الأسرة فيها.

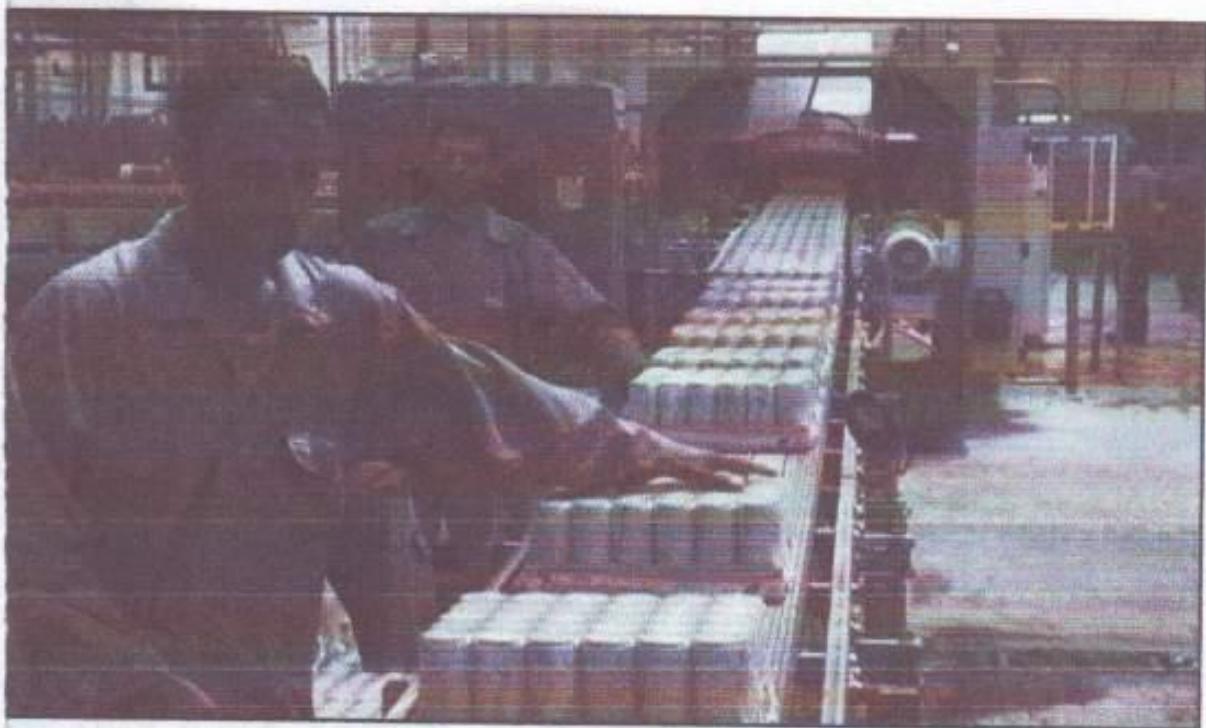
وما حصل من تطور متتسارع في صناعات ومصانع الحلة فقد حصل مثيله في المحافظة بعامة حتى زاد عن منشآت الصناعة فيها عن الألفين، واقترب عدد عمال الصناعة، من (٢٣) ألف عامل.

وإذا كانت الصناعات الصغيرة سمة للمصانع وهو أمر جد طبيعي، إلا أن المنشآت الكبيرة وإن مثلت ٣٪ فقط من تلك المنشآت، فإنها وفرت ٨٨٪ من فرص العمل، مما يعطيها دوراً حاسماً ليس على نطاق التشغيل وحسب، بل في اقتصاد المحافظة ككل.

من جهة أخرى يلحظ دور متميز للمنشآت متوسطة الحجم، إذ تركزت ٣٠٪ من منشآت العراق منها في بابل وعمل فيها ٤٠٪ من عمالها، مما ينبع عن رصيد طيب وتفاؤل لدورها المستقبلي في اقتصاد المحافظة.

وإذ استعرضنا في ما سبق صناعات ومصانع الحلة مركز المحافظة، نضيف أهم الصناعات ومصانع المحافظة الأخرى:

أولاً: الصناعات الغذائية: قامت بناواح متفرقة أخرى من المحافظة صناعات غذائية بمنشآت كبيرة أهمها مصنع للألبان في الإسكندرية ومعمل للطحن في المسيب ومكبس للتمور في الهاشمية كذلك القائم في الحلة، في حين ضمت الهاشمية أيضاً مصنعاً مهماً لللنشا والدكترين وهو الفريد من فروعه في العراق ويعمل فيه (٢٥٠) عاملاً. هذا وتنشر في أقضية المحافظة ونواحيها العشرات من مصانعها الصغيرة التي تقدم منتجاتها لسكانها المجاورين.



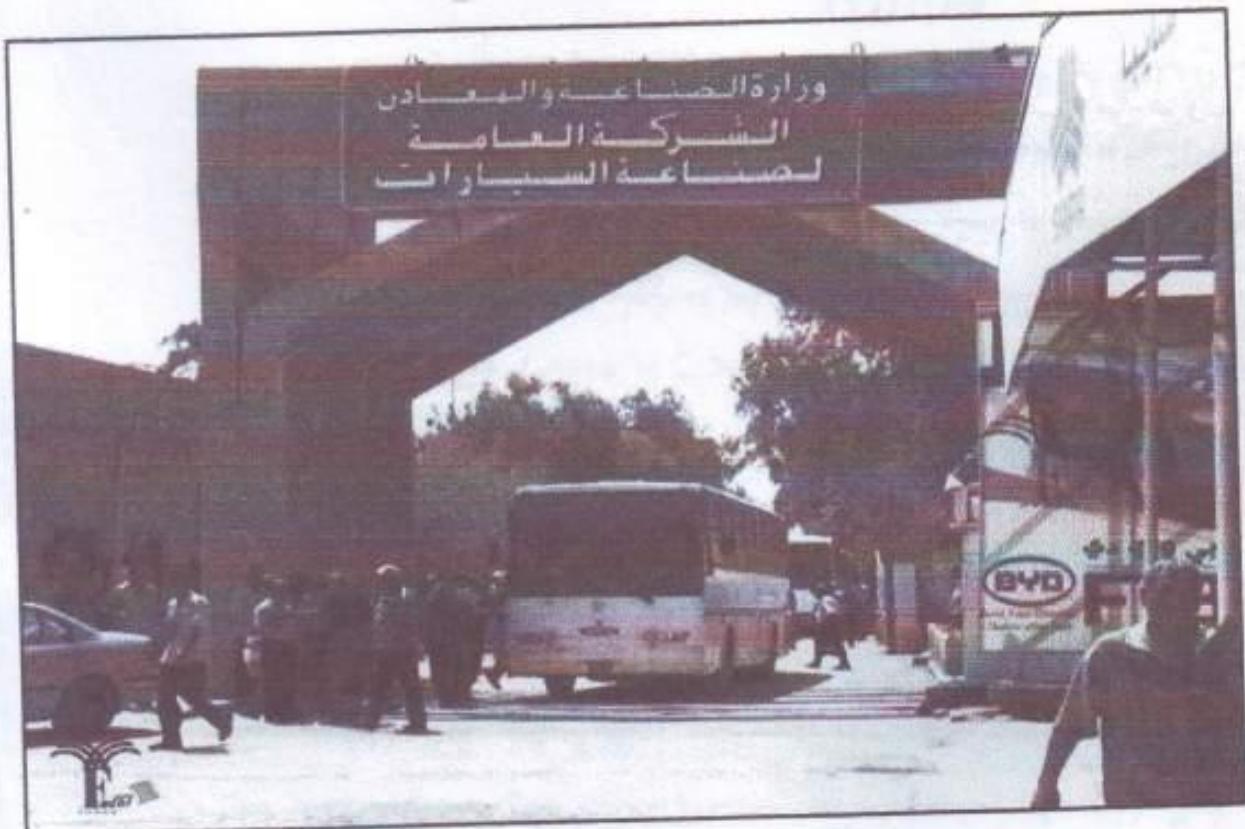
صناعة المشروبات الغازية في المحافظة

ثانياً: وفي فرع الصناعات الكيماوية يُعد مصنع الفرات في ناحية السدة معلماً باراً لهذه الصناعة. يعمل فيه (٢٢٥٠) عاملاً، وينتاج حالياً مختلف أنواع الأحماض التي تحتاجها العديد من الصناعات. وبداية أقيم المصنع لإنتاج غزول الحرير الصناعي التي يحتاجها معمل النسيج الحريري الناعم في الحلة، غير أن ظروف الحصار الاقتصادي على البلاد من عام ١٩٩١ اضطررت الجهات المعنية إلى وقف إنتاجه الأساسي من غزو الحرير وتحويل فرعه إلى إنتاج الأحماض التي كانت إنتاجاً ثانوياً فيه.



ثالثاً: أما الصناعات الإنسانية، وبهدف توفير احتياجات السكان لموادها المستخدمة في العمران والبناء، ولملاءمة تربة المحافظة، فقد أقيم أكثر من (٢٠) معملاً لإنتاج الطابوق، وعمل فيها ما زاد عن (١٥٠٠) عامل، توزعت هذه المعامل بين نواحي الكفل والنيل وقضائي المحاريل والهاشمية، كما أقيم معمل لإنتاج الإسمنت في ناحية السدة.

رابعاً: بهدف تعزيز البنية الاقتصادية والصناعية في المحافظة، فقد بدأ العمل مبكراً وابتداء من عام ١٩٥٩ ، لبناء قاعدة للصناعات الميكانيكية كالمحاريث والعازقات والبادرات وفاتحات السوقى ومصنع آخر للجرارات الزراعية ومضخات المياه ومعدات الري بالرش والعدد اليدوية، ومصنع ثالث لإنتاج الحافلات الكبيرة والشاحنات، يعمل في هذه المصانع الثلاثة ما يزيد على (١٢) ألف عامل، ويرغم تعرض هذه المصانع إلى الدمار كلياً أو جزئياً في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ، فإن محاولات جادة تقوم حالياً لإعادة تأهيل هذه المصانع، وبدأت باكورة أعمالها بتجمیع سيارات الصالون وبعض المعدات الزراعية، يحدونا الأمل في استكمال تأهيل الشركة العامة لصناعة السيارات، الصرح الصناعي البارز على مستوى العراق كله.

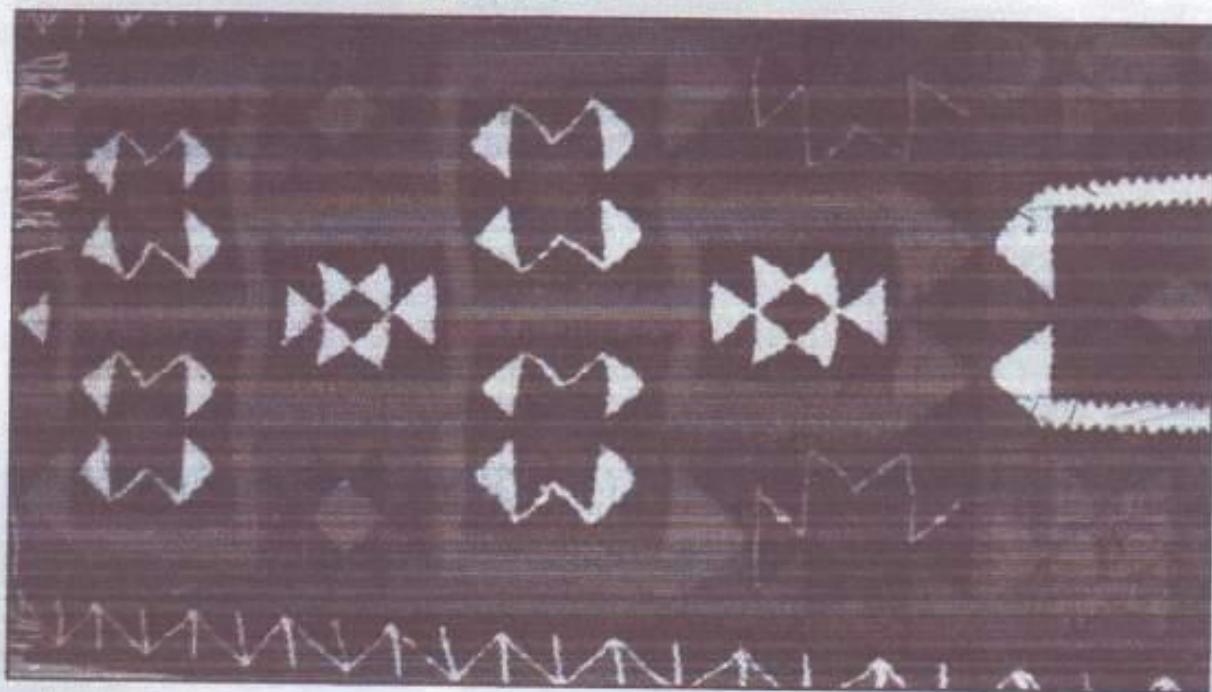


خامساً: الصناعات الحرفية، إذا كانت عامة الصناعات قد بدأت هنا يدوية، فإن الآلة قد أخذت طريقها للاستخدام حتى شملت جل فروع الصناعة، إلا أن ما بقي يصنع من منتجاتها يدوياً أو حرفياً، في ورشة أو في المتنزل، يتميز عن سواه الآلي بجودة الصنع وخصوصية تدركها العيون والأذواق، يهواها الهواة، ويجمعها أهل الفن الرفيع، إذا ما أعد فيها الطعام سيكون طيب المذاق محبب النكهة.

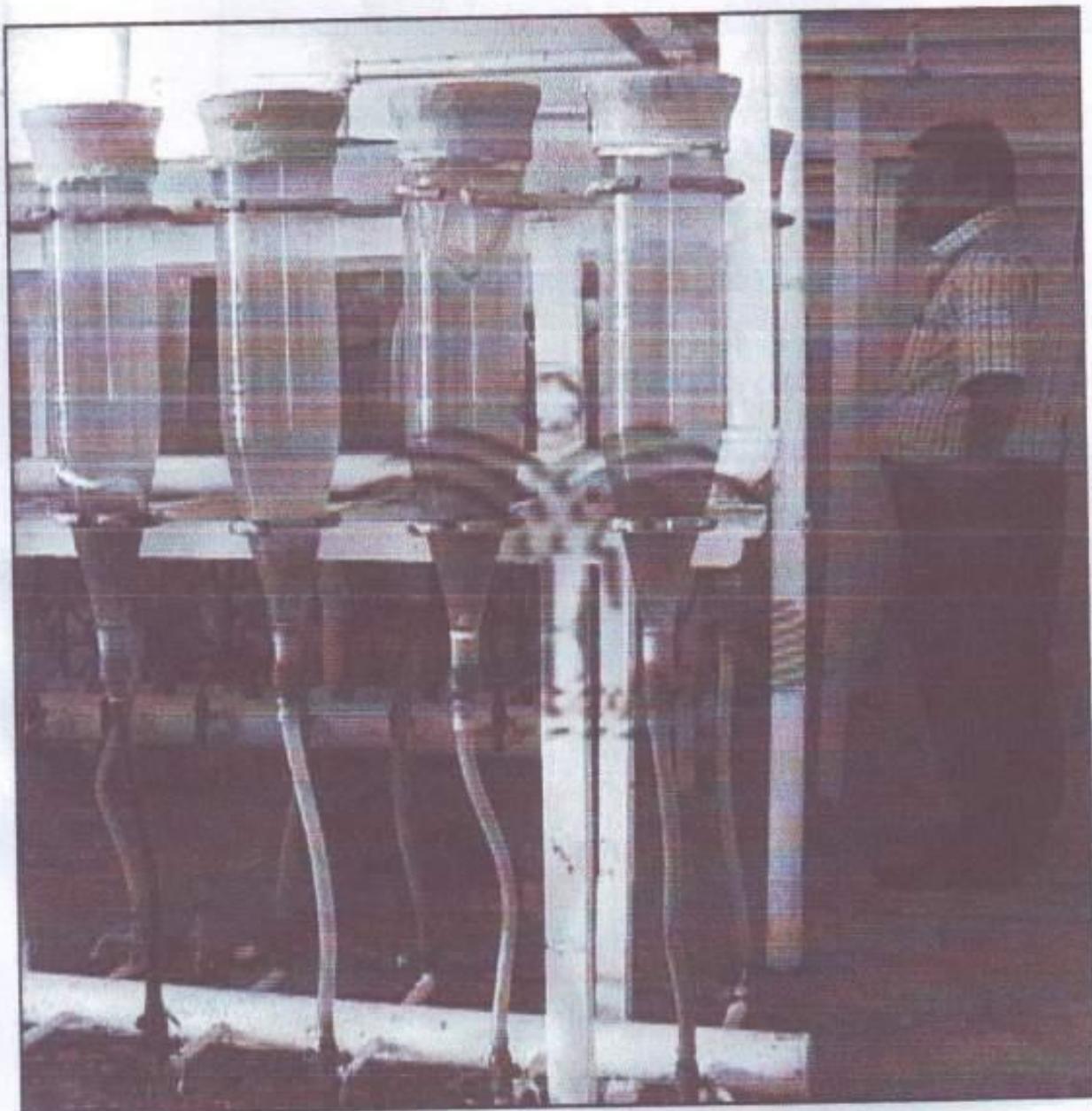
وتُعد صناعة السجاد اليدوي من أهم هذه الصناعات، ومع ممارستها غالباً في محيط العائلة والمتنزل لعدد كبير من أسر المحافظة، إلا أنه قد أقيم لها مصنعين حديثان أحدهما في مدينة الحلة يعمل فيه (١٨٠) عاملاً جلهم من النساء ذوات الخبرة.

أما الآخر فقد أقيم في المدحتية ويعمل فيه (٢٢٠) نساجاً أغلبهم من النساء أيضاً. وكلا المعمليين يتتجان السجاد اليدوي الفاخر بنوعيه الصوفي والحريري ويتضامنون متنوعة بالنقش واللون، يتتفوق إنتاجها على مثيله المنتج في دول لها سمعة طيبة في هذا المجال مثل الصين وتركيا وأفغانستان، وسوى السجاد اليدوي يتتجان الجداريات التي تحمل نقوشاً عن حضارة وادي الرافدين أو لوحات للفنانين العراقيين الخالدين، تجد هذه المنتجات سوقاً محلية جيدة، إلا أن إغراق الأسواق بالمستوردات المماثلة التي تنافسها في السعر قد حدد سوقها، غير أن إنتاجها ما زال يقاوم ولكن بصعوبة بالغة.

صناعة السجاد اليدوي في بابل



ومن المنتجات الأخرى منتجات الألبان وأهمها القيمر، وتشتهر به ناحية السدّة وجنوب الحلة، وبعض النشاطات الحرفية مثل السراحة وبعض الأدوات الزراعية البسيطة مثل المنجل والمحرات والكرك، في حين بقيت حياكة وخياطة العباءة الرجالية والنسائية تنجز في بعض مراحلها يدوياً محافظة على أصالة هذه الصنعة، وكذا الحال يقال عن منتجات القصب والخيزران والحضران والسلال التي تنتشر في ريف المحافظة معتمدة على مواد أولية محلية لإنتاج منتجات تراثية تسر لها أعين الناظرين وتناسب نحو القلب لها راحة تريح الناس.



أحد مصانع الألبان في المحافظة